أثر تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة
دراسة حالة مؤسسة الاسمنت -عين الكبيرة-

The impact of social responsibility on the sustainable development of the cement institution" SCAEK"

سترة العلجة

جامعة سطيف1 – الجزائر

slaldja@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/09/04 تاريخ القبول: 2020/01/26 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز أثر تبني المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية، باعتبار ان المسؤولية الاجتماعية أصبحت من المفاهيم التي تعكس التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، حيث تناول هذا المقال الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وارتباطها باستراتيجية المؤسسة، هذا بالإضافة الى علاقتها بالتنمية المستدامة، كما تناول في جانبه التطبيقي دراسة وتحليل جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و التي تعكس أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة لمؤسسة الاسمنت لعين لكبيرة للفترة الممتدة من 2015 الى 2018. وخلصت الدراسة الى جملة من التوصيات التي تدعم أكثر مسار هذه المؤسسة في هذا الاتجاه، على اعتبار انها قطعت شوطا كبيرا في الاهتمام بالبيئة والمجتمع الى جانب اهتمامها بالجانب المالي.

- **الكلمات المفتاح:** تنمية مستدامة؛ مسؤولية اجتماعية؛ أطراف ذات المصلحة؛ بيئة؛ مجتمع.
- **تصنيف JEL:** Q01 ؛ Z13؛ J29؛ Q 56؛ Z19.

Abstract :

The study aimed at highlighting the impact of the economic institution s adoption of social responsibility which has become one of the most important concepts that reflect the institution s commitment to the society in which it operates.For this purpose the essayexamined the conceptual framework of social responsibility in its economic social and environmental dimensions and its link to the enterprise s strategy in addition to its relation to the sustainable development the essay spotlighed the applied aspect by studying and analyzing the adoption of the social responsibility in sustainable development mentioning the foundation of cement as a case of study from 2015to 2018.The study concluded a set of recommendations to support the institution to carry on in the straight path since it has made great strides in taking care for environment and society as well as its interest in the financial side.

- **Keywords** : sustainable development ; social responsibility ; stakeholders ;environment; society.
- **JEL Calcification Codes :** Q01 ; Z13 ; J29 ; Q 56 ; Z19.

المؤلف المرسل: سترة العلجة، **الإيميل:** slaldja@yahoo.fr

I- تمهيد :

من اهم المفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة مباشرة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، التي تقوم أساسا على مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة، حيث يوجب على المؤسسة الاهتمام بالبيئة والمجتمع بالإضافة الى اهتمامها بالجانب المالي وتحقيق الربح، في إطار يتميز بالشفافية واحترام اخلاقيات العمل داخل المؤسسة مع الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تقوم على تحقيق مصلحة المجتمع مع تحقيق الارباح في إطار المحافظة على البيئة .حيث أصبح لدى المؤسسات واجبات تنعكس في مسؤوليتها تجاه المتعاملين الداخليين والخارجيين، وبالتالي أصبح عليها تبني نمط تسييري جديد يضع في اهتماماته كل المتعاملين من عمال، مساهمين، مستهلكين، حكومة، المجتمع والبيئة.على هذا الأساس فالإشكالية المطروحة هي ابراز اليات تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية وابرازها من خلال مجموعة من المؤشرات الملموسة التي تعبر على سياسة المؤسسة اتجاه المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك حاولت هذه الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة؟

وتم تقسيم هذا التساؤل الرئيسي الى مجموعة من التساؤلات الفرعية اهمها؟

- كيف تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وماهي ابعادها واستراتيجيتها؟
- ما علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة؟
- ما هو أثر تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية على التنمية المستدامة؟

هدفت هذه الدراسة الى عرض شامل للمسؤولية الاجتماعية وابراز علاقتها باستراتيجية المؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة، مع دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لعين لكبيرة من خلال دراسة جملة من المؤشرات التي تعكس أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة للفترة الممتدة من سنة 2015الى سنة2018، واستخلاص جملة من النتائج والتوصيات المتعلقة بتطبيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية.

حيث تناولت الدراسة أحد المواضيع الهامة في مجال الإدارة الحديثة للمؤسسات، فالمسؤولية الاجتماعية أصبحت من المفاهيم التي تعكس التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أي ان المؤسسة يجب ان تضع نصب عينيها المجتمع كأولوية من أولوياتها خدمة لمصالحه بالإضافة الى مصالحها، وكذلك تجسيد الخاصية الاستراتيجية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. ومنه تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من اشكال تطبيق المؤسسة للتنمية المستدامة بركائزها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في تسيير المؤسسة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية. وقد :تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع، متمثلة في الكتب والملتقيات والأبحاث.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة حالة وهي مؤسسة الاسمنت لعين الكبيرة من خلال استخدام المقابلة مع إطارات المؤسسة، وكذلك الاعتماد على مختلف وثائق المؤسسة الشاملة للبيانات الضرورية لموضوع البحث .

I.1. الإطار النظري للدراسة:

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل متسارع متأثرا بالمتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث تزامن نشوء فكرة المسؤولية الاجتماعية خلال مرحلتها الأولى مع قيام المشاريع الصناعية وانتشار فكرة الهدف الواحد وهو تعظيم الأرباح .وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، غير أنها لم تستمر أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بدايات القرن العشرين (البكري، 2001، صفحة 19) ،فخلال الثمانينات من القرن الماضي دعمت المكتبات بالدراسات التي تهدف إلى تحديد المقصود من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي عملت على الربط بين الالتزام الاجتماعي والأداء الاقتصادي، وفي بداية التسعينات خاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد سنة 1992 ومع بروز وتطور مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بدأت مرحلة جديدة في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهذا نتيجة

لزيادة الوعي العام بقضايا المجتمع والبيئة والتنمية، حيث تطور المفهوم من التنمية المستدامة الى المؤسسة المسؤولة اجتماعيا، التي يمكن تلخيص مهامها في كونها اقتصاديا رابحة، تحترم المحيط الطبيعي من خلال التقليل من الانبعاثات الملوثة بسبب أنشطتها، تشارك وتساهم في محيطها الاجتماعي كفاعل في المجتمع المدني ،تطبق مبادئ حوكمة المؤسسات، تبتكر من أجل تحسين جودة منتجاتها لإرضاء زبائنها و تتبنى إدارة موارد بشرية طويلة الأمد من خلال التكوين، التوقعات المرتبطة بالعمالة (مقدم، 2014، صفحة 69)، وبذلك لم يعد من الممكن العمل بالنمط القديم المرتبط بالأداء المالي فقط وهو ما تطلب طرح نموذج جديد للفهم، وهو النموذج الذي عبر عنه الباحث (Sisodia 2009) باصطلاح " الرأسمالية الواعية "ووفقا لهذا الطرح فأن المؤسسة التي تمارس الرأسمالية الواعية تراعي التوازن بين الربح والرعاية الاجتماعية والقضايا المرتبطة بالبيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار خلق القيمة لأصحاب المصلحة (الطائي، 2016، صفحة 54).

I.1. 1. المسؤولية الاجتماعية :يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق للمؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، من هذا المنطلق عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها "هي الطريقة التي يجب أن تعمل بها المؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في وضع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المؤسسة والعمليات والأنشطة داخلها بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات، وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال"؛ (بوطيبة، 2014، صفحة 03).فالمسؤولية الاجتماعية هي العملية التي ترتكز على البحث في مجالات الأداء المالي، الاجتماعي والبيئي، كما تترجم من خلال ممارسات قائمة على مبادئ أخلاقية مع احترام جميع الأطراف ذات المصلحة. (Bacrie, 2006, p. 48)).باختصار ،عرفها رجل الاقتصاد (Paul Samuelson) "ان مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا " (Férone, 2002, p. 272).

I .1 . 2ابعاد المسؤولية الاجتماعية : يمكن النظر إلى أبعاد المسؤولية الاجتماعية من زوايا مختلفة، ويمكن التركيز على اثنين من وجهات النظر :

- **وجهة النظر الأولى**: تشير الى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها بعدين: (الطائي، 2016، صفحة 27)

- **البعد الداخلي:** ينصب تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المقام الأول على الأفراد العاملين وتتعلق بقضايا مثل الاستثمار في رأس المال البشري، الصحة، السلامة والإدارة؛

-**البعد الخارجي:** ترتبط ممارسات المسؤولية الاجتماعية في بعدها الخارجي أساسا بالبيئة وتتركز على إدارة الموارد الطبيعية المستخدمة في عمليات الإنتاج، وتمتد المسؤولية الاجتماعية الى المجتمع، الموردين، العملاء، السلطات العمومية، المدارس والجامعات، والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في المجتمعات المدنية والبيئية بالخصوص، وهو المعنى الذي اعتمده معيار (ISO 26000). وفي هذا الصدد فان مسؤولية المؤسسة تتحدد في تأثير قراراتها والأنشطة التي تنجزها على البيئة والمجتمع في إطار سلوك تنظيمي يتسم بالشفافية مع مراعاة الجوانب الأخلاقية.

- **وجهة النظر الثانية**: والتي تشير الى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعتمد على الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي**: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي بما لا يلحق ضررا بالمجتمع والبيئة، فهي تتحمل مسؤولية إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتصريفها بغرض تحقيق العائد. فعلى المؤسسات أن تدار بطريقة يمكن من خلالها أن تكون مستدامة اقتصاديا وهذا من خلال الوفاء بالعقود المبرمة مع الموردين في الوقت المناسب، الوفاء بالتزاماتها اتجاه العاملين، وغيرها من الالتزامات؛

- **البعد القانوني:** حيث يمثل القانون القواعد التي من المتوقع أن تعمل المؤسسات بموجبها، فالامتثال للمتطلبات القانونية هو الحد الأدنى المقبول في المسؤولية الاجتماعية، ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية، العدالة وقوانين حماية المستهلك، كما يحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المؤسسة بالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع المستهلك ومع العاملين بغض النظر عن أجناسهم وأعراقهم وأديانهم؛ (مهدي، 2005، صفحة 51).

- **البعد الأخلاقي**: يقوم على مبادئ ومعايير اعتبارية وكذلك على أعراف وقيم اجتماعية، لذا يفترض على إدارة المؤسسات أن تستوعب الجوانب القيمية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، حيث أن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة لكن احترامها يعتبر أمرا ضروريا لزيادة سمعة المؤسسة في المجتمع وقبولها، لذا يجب عليها أن تكون ملتزمة بما هو صحيح وعادل ونزيه؛

- **البعد الخيري**: وهي الأنشطة الخاصة التي تنبع من رغبة المؤسسات لتحقيق الأدوار الاجتماعية التي لا يفرضها القانون، حيث تأخذ بعدا استراتيجيا متزايدا ومؤثرا كالتبرعات الخيرية، عمليات تدريب العاطلين على العمل، توفير الرعاية اليومية للأمهات العاملات.... الخ. ويرتبط البعد الخيري بمبدأ تطوير نوعية الحياة وهي مبادرات طوعية غير ملزمة للمؤسسة تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي. وقد مثل (Carroll) هذه المستويات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية في شكل هرم يعرف بهرم(Carroll).

وقد حدد Carroll المسؤولية الاجتماعية ضمن ثلاث مفاهيم أساسية للمسؤوليات المذكورة سابقا تمثلت فيما يلي: (الرحمان، 2011، صفحة 61).

-المسؤولية تجاه تحقيق الأرباح وتشير إلى أن مسؤولية المؤسسة الاقتصادية كانت متمثلة فقط في تحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم؛

-المسؤولية تجاه أصحاب المصالح نتيجة الانتقادات الموجهة لأهداف الربحية كمسؤولية وحيدة تركز عليها المؤسسة الاقتصادية ظهر ما يسمى بالمسؤولية اتجاه أصحاب المصالح والتي تركز على ضرورة الاهتمام بتلبية أهداف أصحاب المصالح من المستهلكين والعاملين؛

- المسؤولية اتجاه المجتمع ويشير هذا المفهوم إلى ضرورة التزام المؤسسة الاقتصادية تجاه البيئة والمجتمع بشكل عام، وذلك من خلال الاهتمام بما تطرحه الجماعات ذات العلاقة والتي تنادي بتعزيز السلوكيات الايجابية اتجاه البيئة.

3.1.1. استراتيجية المسؤولية الاجتماعية: استراتيجية المسؤولية الاجتماعية يجب أن تكون متكاملة مع استراتيجية المؤسسة وبخلاف ذلك فأن المؤسسة سوف تفشل، وفي هذا الاطار أشارت آخر الدراسات ل (Sharp ,Zaidman 2010) أنه يجب على المؤسسات العمل بصورة استراتيجية فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أجل جعل المسؤولية الاجتماعية مصدرا للميزة التنافسية، كما ان بعض الدراسات التي أنجزت في بعض الدول أثبتت أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد نشاطا استراتيجيا حقيقيا للمؤسسة ، في حين أوضح الباحثان (Porter et K Ramer 2006)أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تميل لتكون أقرب إلى العمل الخيري الاستراتيجي منه الى العمل الاستراتيجي الحقيقي .مما سبق ولأجل تجسيد الخاصية الاستراتيجية في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ينبغي إتباع بعض الخطوات: (الطائي، 2016، صفحة 50).

- **مراعاة الاستدامة في جميع جوانب الأعمال**: فحتى تكون المؤسسة فعالة يجب عليها أن تشمل جميع إدارتها وأنشطتها بالاستدامة بصدق وبطريقة نظامية؛

-**النموذج أو القدوة**: يجب على القادة في المؤسسة أن يكونوا القدوة والمثال الذي يقتدي به يوميا بشكل رسمي أو بطريقة غير رسمية من موظفيها وأصحاب المصلحة فيها؛

-**إنشاء مجموعة مشتركة بين الإدارات**: يجب على المؤسسة إنشاء مجموعة تضم عناصر من الإدارة العليا تتولى مهمة مناقشة الجوانب المختلفة لاستراتيجية الاستدامة التنظيمية وتطويرها؛

-**إشراك أصحاب المصلحة**: فمن الأهمية بمكان التعرف حقا على الآثار والتوقعات بخصوص موضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من وجهة نظر أصحاب المصلحة؛

-**الانضمام إلى الشبكات المتاحة**: ينبغي تشجيع علاقات الشراكة وتبادل المعرفة من أجل تبادل الخبرات والموارد؛

-**دمج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في رؤية ورسالة المؤسسة**: يجب أن تتضمن رسالة ورؤية المؤسسة القيم أو المبادئ التي تؤكد مركزية المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفر الضمان لتحقيقها، بحيث تكون المؤسسة معروفة علنا، داخليا وخارجيا كمؤسسة مسؤولة اجتماعيا؛

-**التواصل**: يجب أن يتم التواصل داخليا وخارجيا بحيث يمكن أن يسهم في نمو الوعي والإدراك لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية.

I .2.المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

I . 2 . 1 علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة : التنمية المستدامة تعني التقدم، التطور، التحول، النمو والازدهار ، فعملية البحث عن ديمومة التنمية تقوم على تلبية حاجات الحاضر دون الاضرار بمصالح وحاجيات أجيال المستقبل. (deblonde, 2011, p. 08)

حيث لم يعد ينظر الى مفهوم التنمية كمفهوم تقليدي يستهدف النمو الاقتصادي ، بل أصبح ينظر للتنمية كمفهوم أوسع يرتبط بالتنمية المستدامة التي تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي مع المحافظة على البيئة في آن واحد .على هذا الأساس من الصعب التمييز بين مفهومي التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية نظرا لشدة تقاربهما، فالأول يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على مستوى الاقتصاد الكلي، والثاني يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاطات المؤسسة وفي علاقتها مع الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية، وهذا بغرض الالتزام بالقوانين المطبقة والاستثمار في العنصر البشري واحترام بيئته. ومنه تعتبر المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال تطبيق المؤسسة للتنمية المستدامة بركائزها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) في تسيير المؤسسة، فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية. (Mauléon, 2008, p. 18)

أما الفرق بينهما فيكمن في أن مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة كالدولة، المؤسسات الاقتصادية، المجتمع المدني، المواطنين والمستهلكين، في حين أن موضوع المسؤولية الاجتماعية يتم على مستوى المؤسسات الاقتصادية وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر من أدواتها. ففي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصادية أصبحت هذه الأخيرة شريكة في التنمية المستدامة، حيث أنه وبالإضافة إلى تعظيم الربحية عليها كذلك مراعاة معايير أخرى ومنها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فأن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارتها عليها الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانين والتشريعات كحماية البيئة والحفاظ على المحيط من خلال إدارة النفايات، التقليل من الانبعاثات (غبار، غازات)، توفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه.

I . 2..2 المؤسسة المستدامة : يمكن تعريفها على أنها "تلك المؤسسة الملتزمة باحترام مجموع المبادئ التي تحترم اللوائح التشريعية، حيث تستمد من أدوات دولية معروفة مثل المعاهدات والاتفاقيات". (Detrie, 2005, p. 10)

فالمؤسسة المستدامة ذات رؤية مستقبلية أهم من الحصول على العوائد الآنية من خلال اعتماد "الاستراتيجيات الخضراء" القائمة على ممارسة الأعمال الملائمة للبيئة والتي تحقق نتائج تتجاوز التوقعات، هذه الاستراتيجيات التي تكتنف البيئة الطبيعية جوهريا والتي ترتكز حول فكرة الاستدامة، أي القدرة على مواصلة تحقيق الربحية دون قيد بيئي. (رمزي، 2008، صفحة 599) ، فإدماج التنمية المستدامة يكلف المؤسسة الكثير لكنه يعتبر استثمارا على المدى الطويل، فقد أثبتت تجارب مؤسسات عالمية أدمجت هذا المفهوم ضمن اهتماماتها التسييرية انه أدى بها إلى تحقيق نجاح كبير، خاصة فيما يتعلق بالشرعية والقبول وتحسين صورة المؤسسة لدى المجتمع، مما ينعكس على تحسين الأداء الكلي للمؤسسة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي). ولإدماج وظيفة الاستدامة تلجا المؤسسات الى الاستعانة بجملة من الأدوات نذكر منها: (الرحمان، 2011، صفحة 97)

- معايير ومواصفات قياسية دولية؛
- المبادرات الدولية الصادرة عن جمعيات ومنظمات دولية؛
- معايير محلية تطبق على مستوى الدولة.

هذه الأدوات تشكل إطار عمل متكامل للوقوف على مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة.

I.2 .3. قياس تطور التنمية المستدامة في المؤسسة : لتقدير مدى تطور المؤسسة نحو التنمية المستدامة يمكن الاعتماد على مجموعة من القياسات :

1-القياس عن طريق النتائج الاقتصادية: ويشمل هذا النموذج كل من:

- **القياس عن طريق خيارات الزبائن:** بعض المؤسسات تبني قراراتها وتقديراتها الجيدة أو السيئة على أساس خيارات زبائنها أو بعض الأطراف ذات المصلحة؛

-**القياس عن طريق تقليل التكاليف:** وضع سياسة للتنمية المستدامة تؤدي إلى تقليل تكاليف تدفقات الاستهلاكات، الفضلات، بالإضافة إلى الاقتصاد في المدخلات المتعلقة بالنشاط؛

- **القياس عن طريق الربحية**: هناك عدة دراسات أثبتت المساهمة الفعالة للتنمية المستدامة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛
- **القياس عن طريق المقاربة (مزايا/تكاليف)**: حيث تسمح هذه المقاربة بتحديد التكاليف والمزايا المرتبطة بالتنمية المستدامة، ومن أمثلة ذلك تكاليف الإنتاج المباشرة كتكاليف العمل، العمليات والموردون، او غير المباشرة كالهندسة والأدوات، أو تكاليف البيئة المباشرة كمعالجة النفايات ومعالجة المياه، او غير المباشرة كالمتابعة والتكوين. أما المزايا فتتمثل في الأرباح المباشرة من خلال اقتصاد الطاقة، اقتصاد وإعادة تدوير المواد، التجهيزات، تخفيض نسبة دوران العمل والاقتصاديات المتأتية من الجزاءات المرتبطة بالاستثمارات الخاصة بالتنمية المستدامة أو الأرباح غير المباشرة مثل نسبة التشغيل، تقليل أثر المؤسسة على الجماعات والعمال، فعالية جيدة تستجيب بالسبق للتشريعات البيئية وإرضاء تطلعات الأطراف ذات المصلحة؛ (Reynaud, 2011, p. 205)

2-القياس عن طريق السمعة: يصعب قياس الربط ما بين أداء المؤسسة وسمعتها ويتطلب هذا القياس إقحام جميع العمال داخل المؤسسة ضمن جميع وحدات الاعمال، ويهدف بالأساس إلى قياس أثار تحسين شهرة المؤسسة، تقدير الاعمال الأكثر أهمية وإعداد الارتباطات مع تطور النتائج الاقتصادية. ومن أهم مؤشرات سمعة المؤسسة، سعرها في البورصة، السمعة المعرفة عن طريق أصحاب المصلحة، علامة المؤسسة ورأسمال العلامة.

3-القياس عن طريق التزام العمال: يقيم العمال في بعض المؤسسات على أساس اتجاههم نحو التنمية المستدامة بوضع مداخيل أو مخصصات سنوية تسمح بإعداد مشروع المساهمة في اتفاقية مشتركة، تحديد اهداف المؤسسة بالإضافة إلى الأهداف الفردية والتي تتمثل في المبيعات، سلوك العمال والأعمال الملموسة، فيما تتمثل اتفاقيات الاهتمام في محاولة إدماج معايير متعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة؛

4-القياس عن طريق الأخطار الناتجة عن عدم الالتزام بالتنمية المستدامة: وتتمثل أساسا في النتائج المترتبة عن عدم الالتزام بسيرورة التنمية المستدامة مثل، دوران العمل، صعوبة توظيف مرشحين ذووا كفاءات عالية، جاذبية ضعيفة اتجاه المستثمرين، الجزاءات القانونية، تكاليف التلوث، تكاليف النفايات والانبعاث وضعف المصداقية لدى الموردين؛

II - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت لعين لكبيرة :

بهدف التعرف على أثر تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة تم اختيار مؤسسة الاسمنت لعين لكبيرة، التي تعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية لإنتاج وتسويق الإسمنت، وهي مؤسسة ذات أسهم تعود ملكيتها بالكامل للدولة، وتعد أحد فروع المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر GICA. وهي مؤسسة من المؤسسات الرائدة في مجال صناعة الاسمنت والمعروفة بتبنها لمبادئ التنمية المستدامة.

II - 1 . جهود المؤسسة في إطار التنمية المستدامة:

قامت المؤسسة بتركيب مصفاة كيسية على مستوى الفرن في سنة 2006 من أجل التحكم في انبعاث الغبار ومعالجة الغازات، وهذه التكنولوجيا استخدمت لأول مرة في الجزائر من طرف المؤسسة، حيث تمكنت المؤسسة في شهر جوان 2008من الحصول على شهادة ISO 14001 نسخة 2004، وحققت المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة، وفي 2011 تم الحصول على شهادة ISO 9001 نسخة.2008 وتم الحصول على شهادة OHSAS 18001 نسخة 2007. ومنه تكتسي هذه المؤسسة أهمية كبرى باعتبارها رائدة في مجال الإدارة البيئة بحصولها على الجائزة الوطنية للبيئة في 2008، وكذا التزامها باتخاذ تدابير بيئية واجتماعية.

-جهود مؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة لحماية البيئة:

قامت المؤسسة في مسارها نحو الحصول على الأيزو 14001 بالخطوات التالية:

-تعيين مسؤول عن البيئة على مستوى الادارة العليا وآخر على مستوى الاداء الوسطى للمؤسسة؛

-تحديد السياسة البيئية للمؤسسة بهدف تطوير نظام الادارة البيئية الذي يغطي جميع المستويات والانشطة التالية:

- متابعة برنامج التجديد والاستثمار الهادف الى التقليص من حدة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية؛
- احترام الشروط التي يمليها القانون والنصوص الأخرى المنظمة لحماية المحيط والمنتج؛
- وضع حيز العمل لسياسة تسيير النفايات والحماية من التلوث؛
- تكييف نظام معلوماتي ناجع من جميع الاطراف المعنية وخصوصا الزبون في إطار منظور الإصغاء الدائم؛
- متابعة وتحسين وتكوين المستخدمين في مجال الجودة وحماية البيئة؛

-وضع خطة متكاملة تترجم بصورة واقعية ما تم وضعه من تصورا في سياستها البيئية ويراعى فيها جميع إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية، ويخضع التخطيط للإجراءات التشريعية والقانونية المحلية كالقانون رقم 01-19 الصادر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛

–تنفيذ الخطط المرسومة على ارض الواقع، مع مراعاة الأهداف المسطرة ضمن المحاور الاستراتيجية لسياسة المؤسسة بصورة دقيقة؛

-القيام بالتدقيق بهدف التحسين الدائم والمستمر لنظام الإدارة البيئية بمراجعة دورية وفق ما تم تدوينه في السجلات وما تم تطبيقه في الميدان لتقليل الانحرافات بين ما هو مخطط وما هو منفذ وينقسم التدقيق إلى:

التدقيق الداخلي: يقوم به مدققون من داخل المؤسسة للوقوف على الخطط المنفذة وتصحيح الخلل في حال وجوده؛

التدقيق الخارجي: وفي هذا الإطار اعتمدت المؤسسة على خبرة الوكالة الفرنسية للمواصفة AFNOR.

II - 2.و اقع المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في المؤسسة :

II – 2. 1 . المسؤولية الاجتماعية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يسمح البعد الاقتصادي بقياس الاسهامات الاقتصادية للمؤسسة ومدى مراعاتها للتنمية المستدامة، فلم تعد المؤشرات الاقتصادية هي تلك المؤشرات التي تسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة فقط، بل أصبحت كذلك تشمل مؤشرات أخرى تقيس الاسهامات الاقتصادية للمؤسسة، والتي يمكن قياسها من خلال جملة من المؤشرات أهمها:

-**مبيعات وأرباح مؤسسةSCAEK** : شهدت المؤسسة محل الدراسة ارتفاعا ملحوظا في كمية المبيعات وقيمتها وفي النتيجة المحققة خلال الفترة الأخيرة، وفيما يلي تطور ها خلال السنوات الاخيرة:

الجدول (1): تطور مبيعات وأرباح مؤسسة SCAEK

السنة	2015	2016	2017	2018
كمية المبيعات (طن)	1335470	1370106	2900517	3150450
قيمة المبيعات (ألف دج)	8453845	8816008	17517108	19361063
النتيجة الصافية (ألف دج)	3207772	3753518	7412127	8528622

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة.

الملاحظ من خلال هذه المعطيات أن المؤسسة حققت ارتفاعا في المبيعات وفي النتيجة الصافية في السنوات الأخيرة، وهو ما يعبر عن الأداء الاقتصادي الجيد للمؤسسة المتمثل في استغلال الطاقة الإنتاجية ومحاولة استيعاب الطلب المتواجد في السوق على هذه المادة الحيوية، كما يعبر على جودة المنتج ورضا المستهلك بنوعيته، وهو مؤشر إيجابي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسة محل الدراسة.

- **الحصة السوقية للمؤسسة:** يمكن تحديد الحصة السوقية لمصنع الاسمنت بعين لكبيرة من خلال نسبة مبيعاته إلى اجمالي مبيعات مجمع GICA حيث بلغت حصتها السوقية 10.9 %، في حين بلغت حصتها السوقية على المستوى الوطني في حدود 6% من مبيعات سوق الإسمنت على المستوى الوطني، فالحصة السوقية للمؤسسة بقيت مستقرة خلال فترة الدراسة، هذا الاستقرار يعني ان مبيعات المؤسسة محل الدراسة تتزايد بنفس الوتيرة مع تزايد المبيعات الكلية على المستوى الوطني الذي يضم مجمع للإسمنت GICA بالإضافة الى القطاع الخاص.

-**جودة المنتوج**: تعد مؤسسة الاسمنت لعين لكبيرة من المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 سعيا منها لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة، اذ عملت على تطبيق نظام إدارة الجودة ISO 9001 من خلال اعتمدها على:

-سياسة الجودة التي تتطلب القيام بعمليات البحث والتطوير والاستغلال والتسويق لمادة الاسمنت، بغرض تحقيق رضا العملاء على منتجاتها، وذلك من خلال مطابقة المنتجات لمعايير الجودة والأمان والسلامة واعتمادها شعار "الجودة، الأمان، البيئة"؛

-سعي المؤسسة لتطوير منتجاتها من اجل التصدير نحو أوروبا والزيادة في حجم أكياس الاسمنت (50كلغ) او ما يعرف ب « Big bag"؛

- تعاقدت مع مكتب دراسات من دبي من اجل تطوير المنتج الجديد وهوا سمنت الابار البترولية، وقد خصصت ميزانية للبحث والتطوير وجودة المنتج قدرت ب 25887617 دج في 2017، وزعت 21 % منها على الدراسات والأبحاث، و40% على جودة المنتج والتحاليل المخبرية، و37% خصصت لتطوير المنتج.

-**العملاء في مؤسسةSCAEK**: تبيع المؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة منتوجها لزبائن من ولاية سطيف، برج بوعريريج وبجاية حيث يمثل تعاملها معهم نسبة 84% من رقم الأعمال في سنة 2016 و 88% في سنة 2015 والباقي لزبائن من ولايات أخرى (باتنة، ورقلة، عنابة....) وفيما يلي تطور عدد عملاء المؤسسة والمقبوضات المرتبطة بهم:

الجدول (2): تطورعدد العملاء والمقبوضات في المؤسسة

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد العملاء	2455	3037	3724	3821
مقبوضات العملاء(ألف دج)	9917263	10261998	165662095	176348932

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة

الملاحظ ارتفاع عدد العملاء خلال هذه الفترة، كذلك قيمة المقبوضات فهي في ارتفاع طيلة فترة الدراسة بسبب الطلب المتزايد على مادة الإسمنت نتيجة إطلاق العديد من مشاريع السكن والتهيئة العمرانية، هذا بالإضافة إلى السياسة المتبعة من قبل المؤسسة اتجاه عملائها بتوفير منتوج يتمتع بالجودة والاستماع لانشغالات الزبائن من أجل العمل على إشباع رغباتهم وتحقيق رضاهم ما جعلها تستقطب هذا العدد من العملاء.

II - 2-2. المسؤولية الاجتماعية والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

- **العمالة، الأجوروالعلاوات في المؤسسة:** تعتمد مؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة على توظيف عمالة دائمة ومؤقتة مكونة من عمال تنفيذيين وإطارات، ويمكن توضيح تطور هذه التركيبة من خلال الجدول التالي:

جدول(3): تطورعدد العمال في المؤسسة SCAEK

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد العمال	455	547	578	610
الأجور (ألف دج)	1099713	1433624	1523944	1623006
العلاوات (ألف دج)	16487	172798	185465	194352

المصدر: من إعداد ا الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة

الارتفاع الواضح في الأجور والعلاوات من سنة لأخرى يفسر مدى اهتمام المؤسسة بالجانب البشري وتطوير الأداء الاجتماعي بتحسين المستوى المعيشي للعمال، اذ شكلت العلاوة سنة 2017 نسبة 88 %من اجمالي الأجور وهي نسبة مرتفعة هدفها تشجيع ومكافأة العمالة على تحسن الأداء المالي، الامر الذي يدعم سمعة المؤسسة في المجتمع الذي تنشط فيه.

-**تطور التدريب والتكوين**: يعتبر مؤشر التكوين والتدريب من مؤشرات الأداء الاجتماعي الذي يدخل ضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الداخلي لارتباطها بالطرف الاهم من الأطراف ذات المصلحة وهي العمالة، والذي يتضح من خلال المعطيات التالية:

جدول(4): تطورمؤشرات التكوين

السنة	2015	2016	2017	2018
عدد المتدربين	868	774	885	735
التكاليف الاجمالية(دج)	22644700	31528000	19724190	19186667
نصيب العامل	26088.36	40733.85	22287.22	26104.31

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة

تعتبر مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة من المؤسسات التي تولي الأهمية الكبرى لهذا الجانب، فبالإضافة لجانب الأجور والتحفيز تهتم المؤسسة بتكوين الأفراد وتنمية معارفهم بتنظيم العديد من الدورات التكوينية لعمالها وذلك وفق ما تتطلبه أهدافها الإنتاجية،

حيث يتم اعداد خطة التكوين السنوية والميزانية التي تسمح بتغطية العمليات الواردة في الخطة بهدف تأهيل عبد كبير من العمال للتماشي مع التقنيات الحديثة ورفع أداء الافراد وتحسين الإنتاج.

-**مجال الامن والسلامة المهنية**: تتوفر مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة على قسم خاص بالسلامة المهنية وكان ذلك في إطار إجراءات حصول المؤسسة على شهادة المطابقة OHSAS 18001، وهذا ما جعل حوادث العمل في أدنى مستوى حيث بلغت 5، 6 ، 14 حادث خلال 2015 ،2016، 2017 على التوالي، و يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لتحسين أداء الأفراد العاملين في المؤسسة ،من خلال توفير بيئة عمل آمنة تضمن سلامة وصحة العاملين، فالحوادث والأمراض المهنية لها آثار سلبية عديدة تؤثر على إنتاجية الأفراد في المؤسسة كما تحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة، لذلك تسعى مؤسسة الإسمنت بعين لكبيرة إلى توفير بيئة عمل آمنة من خلال توفير شروط الصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل سواء من ناحية الضجيج أو الغبار المستنشق في المصنع أو من ناحية الأخطار الأخرى المرتبطة بإمكانية السقوط أو التعرض لأي حادث على مستوى المحجر.

-**سياسة المؤسسة اتجاه المجتمع:** ساهمت المؤسسة محل الدراسة في التنمية الاجتماعية من خلال تدعيم الجمعيات والنوادي الرياضية والثقافية والعلمية والدينية، منها جمعية مرضى الربو التي تقدم لها اعانات لمعالجة المرضى الذين تسبب لهم التلوث بها قبل تنفيذ المؤسسة للإجراءات المذكورة، كما تشمل اعانات لفريق وفاق سطيف لكرة القدم و اعانات لبناء المساجد، ويتضح ذلك من خلال الميزانية المخصصة للنشاطات الاجتماعية والإنسانية ،حيث خصصت المؤسسة خلال سنة 2017 مثلا مبلغ 2919300 دج وزعت منها 60 % على النادي الرياضي و35 % لجمعية مرضى الربو و 5% لبناء المساجد.

II. 2-3 المسؤولية الاجتماعية والبعد البيئي للتنمية المستدامة :

تحصلت المؤسسة على الجائزة الوطنية للبيئة في سنة 2008 (الايزو 14001) واحتلت المرتبة الثانية على المستوى الوطني في مجال المحافظة على البيئة وهذا ما جعلها تتحمل تكاليف إضافية تمثلت في الأصول التي قامت بشرائها للحد من التلوث وكذلك تكاليف تحسين المظهر البيئي **وتمثلت هذه التكاليف** في:

-إنشاء مصفاة في منطقة الطهي من اجل الحد من تلوث الهواء وتطاير الغبار بغرض التقليل من الامراض التي تصيب العمال والسكان المجاورين للمصنع؛

-تركيب مصفاتين على مستوى المبرد للحد من التلوث الهواء ومنع تطاير الغبار للحفاظ على صحة العمال؛

-تزويد العمال الذين يزاولون عملهم بالقرب من الضجيج العالي للآلات ب 400 خوذة لإيقاف الضوضاء؛

-بناء أحواض مائية متتابعة في مخارج المياه المستعملة بغرض تصفيتها عن طريق ترسب مخلفات الإسمنت في قعر هذه الأحواض والعمل على تنقيتها بشكل مستمر؛

تهدف المؤسسة من خلال الإنفاق البيئي إلى تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية للمؤسسة أهمها:

*استرجاع كمية معتبرة من الكلنكير والاسمنت والتي كانت تذهب على شكل غبار؛

* ارتفاع في حجم الإنتاج من مادة الإسمنت وتحقيق زيادة بلغت 20% من الطاقة الإنتاجية؛

* الحصول على عوائد مالية معتبرة يمكن اعتبارها عوائد بيئية وهو ما يقارب 10 %من رقم الاعمال نتيجة الاستثمار في المجال البيئي؛

* الاقتصاد في استهلاك المياه وتمكين السكان المجاورين من الاستفادة من الماء؛

*تحسين صورة المؤسسة أمام المجتمع بتخفيض معدلات الغبار المنبعث من المصنع؛ (لعبيدي،2015 :180)

*الاهتمام بالمساحات الخضراء حيث تعمل المؤسسة على توسيع المساحات الخضراء والتي تشكل 30% من المساحة الإجمالية للمصنع مغروسة بأكثر من 2000 شجرة بجانب الفرن وبجانب منطقة الشحن، مع التنظيف المستمر للمساحات الخضراء المحيطة بالمصنع وصيانتها من خلال عمليات البستنة، إزالة الأعشاب الضارة، الري، وزبر الأشجار، جمع المخلفات النباتية وحرقها على مستوى الفرن.

-**الوفورات البيئية:** نتج عن تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية في المجال البيئي عدة وفورات أهمها:

-**الوفورات في مادة الفرينة والكلنكير والاسمنت:**

استفادت المؤسسة من استرجاع كميات معتبرة من مادة الفرينة والكلنكير والإسمنت نتيجة للاستثمارات المنجزة في مجال البيئة عموما و المصافي التي تم تركيبها خصوصا ،حيث ساهمت المصافي في استرجاع 10% من الكمية المنتجة من الفرينة، كما تمكنت المؤسسة من استرجاع كميات معتبرة من الكلنكير قدرت ب11طن في الساعة، هذا بالإضافة إلى استرجاع كميات معتبرة من الإسمنت

قدرت ب 2.3 طن للساعة ،وبناءا على زمن التشغيل الفعلي وتكلفة الطن من هذه المواد يمكن تحديد الوفورات المحققة، وبالتالي كانت الإيرادات المحققة من هذه المواد إيجابية وهي نتيجة اعتماد المؤسسة على المصافي الكيسية وفعالية الاستثمار في المجال البيئي، حيث حققت المؤسسة وفورات متزايدة ارتفعت ب 5.28 % للمواد الثلاثة على التوالي بين سنتي 2015 و2016، كما أن مجموع الوفورات البيئية المحققة شكلت14.23 %و12.77% من النتيجة الصافية ،وهي نسبة معتبرة و مؤشر إيجابي يعكس نتائج السياسة البيئية للمؤسسة على الأداء المالي والاتجاه الإيجابي للأداء البيئي في المؤسسة.

-الوفورات في الطاقة (الكهرباء، الغاز، الماء): نتج عن تبني المؤسسة للتنمية المستدامة في المجال البيئي تحقيق وفورات في استهلاك الطاقة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(5): استهلاك الطن من الطاقة

السنة	2015	2016	2017	2018
استهلاك الطن من الغاز KNM3	104.67	100.42	95.21	81.01
استهلاك الطن من الكهرباءKWH)	138.08	134.67	112.64	121.15
استهلاك الطن من الماءM³	0.17	0.19	0.09	0.06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير المؤسسة

-الانخفاض المسجل في حجم الاستهلاك من ا الطاقة عموما نتيجة المجهودات المبذولة من إدارة المؤسسة ، فتكلفة الغاز تعتبر من التكاليف الهامة لإنتاج الإسمنت، لذلك تسعى مؤسسة الإسمنت لعين لكبيرة SCAEK منذ سنوات لرفع الكفاءة الطاقوية بغرض تخفيض تكاليفها، وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بالرقابة على كمية الغاز المستخدم في جميع مراحل الإنتاج من خلال تحديد الحرارة اللازمة بغرض تقليص التكاليف المرتبطة بعملية انتاج الكلنكير في الفرن والذي يتطلب درجة حرارة عالية، وتقليل توقفات الفرن بالرقابة المستمرة للنشاط واستبدال الطوب الحراري بشكل منتظم مع تركيب جهاز للحد من انبعاث غاز SO^2وغاز CO^2.

-كما أن صناعة الإسمنت تعتبر من الصناعات المستهلكة للكهرباء، لذلك تسعى المؤسسة الى الاقتصاد في استهلاكه ما أمكن، وفي هذا الإطار قامت المؤسسة محل الدراسة باتخاذ مجموعة من الاجراءات بغرض ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية تمثلت في:

- قيام المؤسسة باستخدام مصابيح ذات إنارة جيدة وبطاقة منخفضة؛
- تثقيف العمال على إطفاء الأنوار في الأماكن غير المستخدمة؛
- استعمال المصافي Filtre à Manche والتي تستهلك الكهرباء بكمية أقل.

- اما فيما يتعلق بالماء فالمؤسسة اتخذت عدة إجراءات للمحافظة على هذا المورد الهام حيث اهتمت بإدارة المياه من خلال تطبيق تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بهدف ترشيد استهلاك هذه المادة والحد من تعرضها للتلوث.

- وفورات انبعاث الغبار في مؤسسة SCAEK:

بغرض التقليل من انبعاث الغبار في الجو قامت المؤسسة بتركيب مصفاة (FILTRE A MANCHE) في 2006 والتي تخفض الانبعاث إلى أقل من 10MG/NM³، حيث بلغت نسبة الغبار Mg/Nm³6خلال فترة الدراسة وهو المستوى الذي وضعته المؤسسة ضمن أهدافها وهذا نتيجة لتركيب المصفاة ذات الاذرع في 2006 والتي أعطت نتيجة مهمة، هذا بالإضافة إلى مصافي صغيرة على مستوى خط الإنتاج والتي تتميز بقدرتها العالية على حجز الغبار الذي قطره يقل عن 0.3 Umواستهلاك أقل للطاقة ،وبالتالي تمكنت المؤسسة من الحفاظ على البيئة المحيطة بالمصنع وهو ما يتضح من خلال صفاء الجو من الغبار في هذه المناطق والذي يمكن ملاحظة اثره على المناطق المجاورة للمصنع والبساط النباتي الأخضر الذي يميزها .وتجدر الإشارة إلى أن كمية الغبار في الجو قبل تركيب هذه المصفاة كانت عند مستوى 200Mg/Nm³ وهذا يعبر عن الأداء الجيد للمؤسسة في هذا المجال من خلال الوصول إلى تحقيق أهدافها في مجال التقليص من الغبار والغازات في الجو بغرض حماية البيئة، وتحقيق وفورات مالية باستخدام المصافي نتيجة استرجاع كميات معتبرة من الفرينة والكلنكير والاسمنت والتي كانت تطرح في الجو قبل تركيب هاته المصافي.

- **وفورات المخلفات الصناعية في مؤسسة SCAEK :**

تعتبر المؤسسة محل الدراسة من المؤسسات الرائدة في مجال تسيير النفايات وهي من مهام قسم البيئة الذي يعمل على تسيير النفايات وفقا للتشريعات والقوانين البيئية، حيث توجب المؤسسة على كل قسم تحديد حجم وأنواع النفايات الناتجة عن النشاط،

ضبط وتخصيص أماكن لتخزين النفايات، تحديد إجراءات النقل والمعالجة، عملية التوثيق والحفظ واعداد التقرير عن كل ما سبق لمسؤول البيئة. جراء ذلك تحقق المؤسسة وفورات ناتجة عن بيع بعض النفايات بلغت 2940، 1800 ،2359 ألف دج خلال السنوات 2015 ،2016، 2017 على التوالي.

III- النتائج ومناقشتها :

- تمكنت المؤسسة من زيادة الطاقة الإنتاجية خلال السنوات الأخيرة حيث توصلت المؤسسة لتحقيق مستويات قياسية في حجم الإنتاج والمبيعات؛
- تهتم المؤسسة بالجانب المالي بالإضافة الى جانب العملاء وجانب العاملين والمجتمع المحلي وهذا بغرض إرضاء أصحاب المصلحة؛
- تنتهج المؤسسة نظام الإدارة المتكامل، هذا ما جعلها تخطو خطوات هامة في مجال الجودة واستمرارها في هذا المسعى؛
- تهتم المؤسسة بالعنصر البشري من ناحية التدريب وتطوير المهارات بغرض تحقيق الجودة المبتغاة بتخصيص مبالغ هامة للتكوين بشكل دوري، لكن دون متابعة لفعالية هذا التكوين واثاره على أداء العمال؛
- انخفاض مستوى التأطير في المؤسسة خلال السنوات الأخيرة ، حيث انخفض عدد الإطارات في المؤسسة بسبب التقاعد المسبق وهو ما شكل استنزاف للخبرات في المؤسسة التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على العمالة المؤقتة؛
-الاقتصاد في استغلال الطاقات غير المتجددة، حيث تعمل المؤسسة على تخفيض استهلاك الغاز والكهرباء بتركيب أجهزة خاصة للاقتصاد في الطاقة بالإضافة الى توفير كميات معتبرة من المياه لصالح المناطق المجاورة؛
-الحفاظ على البيئة بمحاولة القضاء على التلوث بالتقليل من الغبار والغاز المتسرب للجو، وهو ما أثر بالإيجاب على المساحات الخضراء المجاورة للمصنع وحماية سكانها من امراض الحساسية؛
- تحسين ظروف العمل وتحقيق الصحة والسلامة المهنية للعاملين باتخاذ جملة من التدابير الوقائية أدت لانخفاض حوادث العمل والامراض الناتجة عن مخلفات هذه الصناعة؛
-اهتمام المؤسسة بالمجتمع الخارجي بتحسين صورة المؤسسة خاصة لدى المناطق المجاورة بالحرص على تشغيل سكان المناطق المجاورة والقضاء على التلوث البيئي؛
-تقديم المساعدات للجمعيات الخيرية والمساجد والمساهمة في تأطير طلبة الجامعات واعطاءهم صورة إيجابية عن المؤسسة وكفاءة اطاراتها؛

IV- التوصيات :

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل لها فانه يتعين على المؤسسة القيام بما يلي:

- العمل على تخفيض أكثر للتكاليف بالاستعانة بالإطارات الكفؤة، لكشف النقاط السوداء في التكاليف وبالتالي تصحيحها في الوقت المناسب بغرض الوصول لتحقيق الاستراتيجية المتبناة من قبل المؤسسة وهي تخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج؛
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري وبتطوير مهاراته حتى يواكب التطورات الحاصلة في المؤسسة سواء من ناحية التحكم في الجودة أو التحكم في التكاليف أو في الكمية المنتجة لأخذ نصيب أكبر في سوق الإسمنت، خاصة مع إطلاق الخط الإنتاجي الجديد الأكثر تطورا وما يتطلبه من كفاءات عالية؛
-العمل على تدعيم المؤسسة بإطارات ذات كفاءة عالية تقود عملية التطوير التي تسعى المؤسسة لتحقيقها باستمرار؛ - ضرورة انتهاج المؤسسة لسياسة واضحة في مجال المسؤولية الاجتماعية وسعيها للحصول على شهادة ايزو 26000.

- الإحالات والمراجع:

1. Bacrie, B. C. (2006). Communiquer efficacement sur le développement durable de L'entreprise citoyenne aux collectivités durables. paris: les éditions démos.
2. deblonde, M. (2011). Le développement durable. Paris: Ellipses Edition Marketing SA.
3. Detrie, P. (2005). l'entreprise durable. Paris: Dunod.
4. Férone, G. (2002). Le développement durable : Des enjeux stratégique pour l'entreprise. paris: 3eme tirage, Edition d'organisation.
5. Mauléon, D. W. (2008). Le management durable. paris: Lavoisier.
6. Reynaud, E. (2011). le développement durable au cœur de l'entreprise. paris: Dunod.

7. ا.طاهر محسن منصور الغالبي، العامري صالح مهدي. (2005). المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
8. العايب عبد الرحمان. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.
9. ثامر ياسر البكري. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. عمان، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع.
10. د. محمد عبد الحسين الطائي. (2016). المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي. (2008). "المراجعة البيئية تأكد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي ،التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية، (صفحة 599). كلية العلوم الاقتصادية، سطيف1.
12. هشام مكي، أ. عبد الرحمن بوطيبة. (12-13 نوفمبر, 2014). دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، الاتحاد الأوربي نموذجا، . ملتقى حول دور العلاقات الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر، جامعة تيارت، صفحة 03.
13. وهيبة مقدم. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. جامعة وهران: رسالة دكتوراه في علم التسيير.